

المصطلحية العربية المعاصرة:

سبل تطويرها وتوحيدها

الدكتور محمد رشاد الحمزاوي

المصطلحية(5) وما وراءه من نظريات وقوانين يمكن أن نستأنس بها لتنزيل المصطلح العربي منزله من المعارف والعلوم المعاصرة وتطورها.

والملاحظ في هذا الشأن أن نظرية تحليلية للمبادئ السابقة الذكر(6) تفيدنا أنها في حاجة إلى مراجعة لا مناص منها وأنها لم تستند في جلها لمقاييس علمية كلية حتى تكون- كما أشار إلى ذلك أبو منصور الفارابي(ت339هـ)- "جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة (7) حتى تأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها وتكون معدة إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة لئلا يدخل فيها ما ليس منها، أو يشذ ما هو منها، وإما ليمتحن بها ما لا يؤمن أن يكون قد غلط فيها غلط" (8)، وذلك قانون لسانني سائد لم توف به "المبادئ الأساسية" التي ركزت المبادئ الخمسة الأولى منها على جزئيات متنافرة تنتسب إلى علم المنطق عموماً (المناسبة والمشاركة والمشابهة) وعلم الدلالة (التمييز بين اللفظ المفرد واللفظ المشترك) وإحياء التراث (أهمية توظيفه في العصور الحديثة) ومنهجية التصنيف الدولي (تصنيف ديوي العشري)، وأردفت بأحد عشر مبدأ (9) نزل فيها "التراث" منزلة وسائل الوضع مثل الجواز والاشتقاق،

القضية:

إن الدعوة إلى تطوير المصطلح العلمي العربي وتوحيده ونشره تعتبر مبادرة منهجية وعلمية مصيبة لأنها تقر أن العلوم قد تطورت تطوراً ملحوظاً وأن التعبير عنها بالعربية يستوجب النظر والتعهد بمراجعة ما اعتمد في هذا الميدان من القرارات والمبادئ(1)، ولا سيما المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها التي أقرتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة(2) المنعقدة في الرباط من 18 إلى 20 فبراير 1981 بمكتب تنسيق التعريب وبمشاركة منظمات ومؤسسات تربوية وثقافية وعلمية من الوطن العربي.

(3) تربية وثقافية وعلمية من الوطن العربي. ولا شك أن النظر في هذه المبادئ تؤيده اعتبارات عدة منها:

1- مرور 12 سنة على ندوة الرباط ومبادئها التي يهمننا منها كل ما يتعلق بتطبيقاتها العملية في الميادين العلمية والتربوية.

2- ضرورة مراجعة المبادئ الثمانية عشرة السابقة الذكر لا سيما وأنها أقرت في ظروف خاصة مرت بها المؤسسات العربية المتخصصة الإقليمية منها والوطنية(4).

3- اعتبار المستجدات التي طرأت على المصطلح العلمي الدولي والعربي إثر ظهور علم المصطلح (أو

المحور الأول: منزلة المصطلح العلمي دولياً وعربياً:

ويهمنا من هذه المسألة المكانة التي يحظى بها المصطلح في المجتمع وفي المؤسسات المهمة به والوظيفة التي يؤديها في الممارسات اليومية والقيمة التي يتميز بها في الذهنية الثقافية والحضارية حتى نستشف مواطن قوته وضعفه وتداركهما بالتأييد أو العلاج. وعلى هذه الأسس نلاحظ أن الإحصائيات الدولية الحديثة تفيد أن المصطلح قد رشح للتفوق على اللفظ المعجمي العادي في المجتمعات الرائدة باعتباره السمة الغالبة بمنتجاتها الصناعية والتكنولوجية، إذ "أصبحت المصطلحات الجديدة المعتمدة لتسمية وقائع كانت مجهولة، تنمو بسرعة أكثر من الكلمات غير المتخصصة" (16). ويعود ذلك إلى عوامل عدة منها:

1- تقدم العلوم والتكنولوجيا في اللغات الحضارية التي تبلغ حسب الإحصائيين 60 لغة (17) تشتمل على 300 حقول موضوعي أو علم، تولد منها 5600 مفهوم علمي، و18000 مصطلح أحادي اللغة (18) له فروع تكاد لا تحصى. ولقد خصصت للحقل الموضوعي أو العلم الواحد مجالات علمية وفنية بلغت سنة 1982، ما قدره 3245200 مجلة في ميدان علوم الأرض منها 600000 مجلة تصدر في الولايات المتحدة. وخزنت المعلومات البليوغرافية المتعلقة بتلك العلوم في 150 بنكاً من بنوك المعلومات المنتشرة في العالم (19).

2- نشأة مدارس متخصصة في المصطلحية منذ الثلاثينيات لمراجعة ظاهرة المصطلحية، ونذكر منها المدرسة الألمانية النمساوية التي أسسها المهندس

وتعلقت بمفاهيم انطباعية لا تسلم من الدوقية والتأويل مثل "تفضيل الصيغة الجزلة والواضحة وتجنب النافر" (10) ودعت إلى "تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والثنية والجمع" (11) دون أن تدرك أن من المصطلحات العلمية والتكنولوجية الحديثة ما يتكون من عبارات وجمل تشتمل على لفظين إلى عشرة ألفاظ (12). وختمت بإشارات عامة تتعلق بالعربات ونطقها وتشكيلها وتصويها وإعرابها (13)، مما رشحها مجموعة من الملاحظات العامة المرتجلة التي يغلب عليها النحر والتي كررت في اضطراب ما سبق أن وضعته المجامع العربية من زمان وصاغته صياغة تميزت بالدقة والوضوح والمنطق (14).

فكيف يمكن لنا انطلاقاً من تلك الوثيقة أن نقترح آراء ومبادرات تساعدنا على تطوير وضع المصطلح العلمي وتوحيده ونشره طمعاً في تصور نظرية مصطلحية عربية ممكنة (15) على غرار النظريات المصطلحية في اللغات الرائدة؟ فلقد بدا لنا أن قضايا المصطلح العربي المطروحة على الساحة تستوجب منا أن نركز آراءنا في الموضوع على أربعة محاور من شأنها أن تضمن للمصطلح العلمي العربي ما يحتاج إليه من تطوير متواصل ومن توحيد مبرر ومركز، وذلك ما يساعدنا على تجنب حصر قضيته في وسائل الوضع (مجاز، اشتقاق، نحت، تعريب) دون الاعتناء بتطوره النظري العلمي ومنزله الاجتماعية والثقافية، وقضايا توحيده وتقيسه التي أسست من أجلها مدارس المصطلحية في أوروبا وأمريكا.

E.Wüster والمدرسة السوفياتية سابقا ويمثلها D.S. Lotte

و S.A. Caplygin والمدرسة التشيكية ويمثلها Havamek و Kacourk وكذلك المدرسة الكندية، وجمعية المترجمين الدولية (20)... الخ. وقد تميزت هذه المدارس بنظرياتها المصطلحية (21) ومنهجيات تطبيقها في ميادين شتى.

3- ظهور المؤسسات المعنية بتوحيد المصطلحات وتقييسها لتجنب ما ينشأ عن الكثافة المصطلحية المعاصرة الجارفة من فوضى وترادف واشتراك وغموض فضلاً عما لها من أثر في مجال التصنيع والتسويق والتجارة الدولية، والصناعات الثقيلة والفضائية التي تفترض مقاييس دولية مشتركة، مما استوجب وضع مبادئ وقواعد تحيط بها. وقد عهد بأمرها إلى المنظمة الدولية للتقييس المعروفة بـ (ISO) المنشأة سنة 1947 (22) والمعتمدة على اللجنة الفنية رقم 37 التي أقرت سنة 1980 أكثر من 4000 مقياس (23) في المجالات اللغوية والصناعية والعلمية. وشارك في أعمالها سنة 1979 سبعون بلداً عضواً، وزعوا على 178 لجنة فنية كانت على اتصال بـ 100000 متخصص. وأصبح "أعضاء المنظمة الدولية للتقييس يمثلون 95 في المائة من الإنتاج الصناعي الدولي" (24).

4- اعتماد الإعلامية لتصنيف المعارف والمعلومات ونقل المهارات وإنشاء بنوك المعلومات والمنظومات المعرفية المتعلقة بميادين متخصصة متنوعة، والإسهام في الترجمات من اللغات المصدر إلى اللغات الهدف (25)... الخ، وتوحيد مصطلحاتها.

والملاحظ في شأن هذه العوامل الأربعة أنها فاجأت المؤسسات التقليدية التي تعنى باللغة وتنميتها مثل مجامع اللغة التي تقلصت أدوارها في هذا الميدان بقدر ما تختلف

عن الأخذ بمستلزمات المؤسسات الحديثة ونظرياتها ومناهجها لمعالجة المصطلح وقضاياها، لأنه أصبح قضية دولية لا يمكن طرحها وحل إشكالاتها بمعزل عما ينشأ من مفاهيم ومدلولات، وعما يطبق من مقاييس عالمية لغوية وفنية تفرضها مقاربات علمية موضوعية بحثة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا اقتصادية واجتماعية وحضارية غالباً مصدرها المجتمعات الرائدة علمياً وتكنولوجياً.

فأين منزلة المصطلح العلمي والتكنولوجي العربي من العينات السابقة من المستوى الدولي الذي يعتبر نظرياً صورة تعكس منزلة المصطلح في الدول الأعضاء الرائدة؟ لقد نزل المصطلح العربي منزلة عالية من الذهنية العربية المعاصرة "لأن النهضة العربية التي كانت تعتبر أولاً وبالذات نهضة لغوية حضارية، كانت تعبر عن أزمة اللغة والثقافة وعن ضرورة تطويرها، لا سيما وأن العربية كانت تحتاج إلى مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة" (26) حتى إن بعضهم وسم العربية المنتظرة بـ "وعي الشرق الحضاري" (27). وكثيراً ما حصرت مقاصد النهضة في اكتساب العلوم ومصطلحاتها لبلوغ الرقي والتقدم. ولقد أحاطت بها هالة من التقدير تكاد تبلغ التقديس، لأن المصطلح العلمي قد أدرك، قبل أن يعرف تعريفاً لغوياً موضوعياً نقدياً، مفتاح الفرحة ورسالة مفردة أو معقدة متكونة من خطابات تكيفت بحسب ما شحنت به من تضمينات وعقائديات فكرية وعرقية، ولأن الذهنية العربية أحسست به مفهوم اجتماعياً ونفسياً متفجراً، لا سيما عندما كانت تشعر بمنزلته الدنيا في العربية وفي علومها المعاصرة. وعلى هذا الأساس أصبح المصطلح مسألة خلافية عقدية باعتباره مرآة عاكسة للهوية

والحضارة والثقافة. فأدرك في نطاق ثلاث معادلات سيكون لها أثر في تصوره وإنتاجه وتوحيده إلى يوم الدين هذا.

فالمعادلة الأولى تفترض أن اللغة العربية التراثية

والمصطلح العلمي شقيقان في كل الظروف باعتبار ما يوجد في اللغة من مصطلحات موروثة أو كامنة في بنائها القدرة على التعبير عنه تعبيرا ذاتياً كاملاً وجامعاً يحيط بكل مفردة وعبرة وجملة. فتكون صورة المعادلة:

المصطلح = التراث

فهي تتصوره قبل كل شيء أداة ذاتية عربية تخرجنا من العجز الفكري والعلمي إلى الإعجاز البياني والتكنولوجي، وتوفر لنا نموذجاً فصيحاً عربياً مبنياً معجزاً، أسوة بالقرآن الكريم. ولذلك دارت المعركة حول المصطلح وما زالت تدور حول تأهل العربية أو عجزها عن التعبير عن العلوم والتقدم. وذلك ما عبر عنه حافظ إبراهيم باعتماد حجة لغوية دينية:

وسعت كتاب الله لفظاً وغاية

وما ضقت عن أي به وعظات

فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة

وتنسق أسماء لمخترعات

فهل بلغت هذه المعادلة هدفها وأدت وظيفتها؟

وهل تستحق أن تظل خياراً مصطلحياً نبني عليه مقاييسنا المستقبلية عندما نقيسها إحصائياً بما وفرته من مصطلحات فيما سيأتي ذكره عند حديثنا عن اعتماد المجاز لتوظيف التراث؟

أما المعادلة الثانية فهي تعتمد على قياس شكلي

يروي بأن تقدمنا الحضاري سيكون حتماً على قدر

رصيدنا من المصطلحات موضوعة أو مترجمة أو معربة والدالة على تمكننا من العلوم وعلى سيطرتنا على قضايا الإنسان المعاصرة. فيكفي أن نعاذل غيرنا أو نتفوق عليه مصطلحياً كمّاً وكيفاً لنبرهن على تفوقنا في المستوى المادي والعلمي والحضاري. فتكون المعادلة:

الحضارة = رصيد مصطلحي كمي وكيفي

وهذا شرط ضرورة وليس شرط كفاية، فضلاً عن

مقارنته الشكلية النظرية التي تاهت في المعركة القائمة بين الأصالة والتبعية ولم توفر إلى حد الآن ذلك الرصيد المصطلحي الكمي والكيفي المنتظر وما يتبعه من مجالات متخصصة ومن نظريات ومنهجيات ومدارس مثلما هو الشأن في المستوى الدولي السابق الذكر. فهل هي صالحة لأن تكون رؤية يعتمد عليها باعتبار أنه لا يكفي أن يتوفر ذلك الرصيد لنفوز بالحضارة؟

وتعتمد المعادلة الثالثة على مفهوم الثقافة (28)

الجارفة وما تفرضه من قوانين في الأخذ والعطاء مع اعتبار عامل ضاغط وهو عامل الريادة الذي لا مناص منه والذي يغلب فيه الأخذ. فتكون صورة المعادلة:

الحضارة = ثقافة مفتوحة

باعتبار أن المهم في العلم محتواه الذي لا يستلزم التقيد باللغة أو الشكل الذي ينقل به. ولقد عمل به رفعت رفاع الطهطاوي الذي غلب في مصطلحاته العربيات على المترجمات. وظلت هذه المعادلة مرتبطة بمفهوم الحداثة دون أن تعربها. واستبدت هذه المعادلات الثلاث بالتفكير المصطلحي العربي المعاصر وشنت جهوده وآلت إلى منهجيات متنافرة أثرت على وسائل الوضع في نطاق المؤسسات والمنظمات والجامع التي أنشئت لتحط

بالمصطلح وقضاياها ولتستنبط له الرؤى والنظريات على غرار ما هو قائم في المجتمعات المتقدمة. فما هي نوعية تلك المؤسسات؟ وما هي معادلاتها المصطلحية وكيف وظفتها في مستوى الإنتاج والتوحيد والاستعمال؟ إن المعلومات المتوفرة عن تلك المؤسسات (29) لا تزودنا بما فيه الكفاية من المعطيات للإحاطة بمنزلة المصطلح العلمي فيها وتوظيفاته المختلفة وما نتج عنها من قيم علمية وتربوية وحضارية- فيكفي أن نشير إلى أن أغلبها صرر من النموذج الغربي في دساتيرها ومناهجها ونظمها، وأنها تأخرت عنه زماناً وعجزت عن منافسته في مستوى الرؤى والنظريات والإنتاج المصطلحي وما يستلزمه من تطور. فلقد ألح إبراهيم مذكور في تأريخه لمجمع اللغة العربية بالقاهرة- وهو من أهم المؤسسات المعنية بالمصطلح العلمي العربي- إلى أن ذلك المجمع مؤسسة تتسبب إلى القرن السابع عشر أكثر منه إلى القرن العشرين (30). وذلك يعود حسب رأينا إلى أنه اعتمد رؤية مصطلحية ثقافية صعبة التحقيق لأنها بقدر ما تصر على المحافظة على سلامة اللغة وعلى التراث فإنها تدعو إلى تأهيل العربية لتكون وافية بمحاجات العصر وعلومه. يضاف إلى ذلك أن ميزانية مجمع القاهرة كانت لا تتجاوز في فترات حاسمة ميزانية مدرسة ابتدائية (31). فلا غرابة أن يكون إنتاجه المصطلحي متواضعا وإن كان خصص 70% من مداولاته للمصطلحات العلمية والفنية التي وضع منها في 40 سنة ما قدر بـ 80000 مصطلح ليست كلها معرفة ولا موحدة (32). فلقد كان يقر سنوياً ما قدره 2000 مصطلح، مما لا يمكن مقارنته بما وضع وترجم في بنك مصطلحات المجموعة الأوروبية الاقتصادية (33) المكون سنة

1973 أو بنك كيبك للمصطلحات المكون سنة 1969 والذي وضع مشروعاً يسجل بمقتضاه في ذاكرة الحاسوب 2100000 جذاذة مصطلحية قابلة للإستعمال و 700000 جذاذة مصطلحية قابلة للتوزيع والنشر و 50000 مجدة للإعلام والأخبار (34).

أما مكتب تنسيق التعريب فهو ليس بأحسن حال، إذ أن نشرته الداخلية (35) أفادت أنه وحده منذ نشأته 70000 مصطلح في 32 علماً تقريباً مخصصة للتعليم الابتدائي والثانوي دون أن يفصل في ذلك أو أن يقدم لنا نظرة عن تطبيقها في الميادين التربوية. وذلك شأن المجمع اللغوية العربية الأخرى والمؤسسات الإعلامية وبنوك المصطلحات ومشاريع التعريب الوطنية والإقليمية والدولية (36) التي لم تخصص لها دراسات وصفية علمية تحيط برؤاها ووظائفها وتناجها بغية الوقوف على رصيدها المصطلحي المعاصر من حيث الكم والكيف وتوظيفه في المجالات التربوية والإدارية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وصلته بالمعادلة الثانية السابقة الذكر.

ولا شك أن المؤسسات والمنظمات العربية المعنية بالمصطلح العلمي العربي كثيرة ومتنوعة وتقوم بجهود محمودة وتحقق أعمالاً مفيدة، إلا أنها ضعيفة الوسيلة، أعمالها مغبونة لأسباب عدة، والتنسيق بينها يحتاج إلى إمكانات جارية غير متوفرة، وهذه الأحوال لا تساعدنا على الإحاطة بأعمالها والتأسيس لمفهوم التطوير والتوحيد ما دمنا نفتقر لأبسط المعلومات عن منزلة المصطلح العلمي العربي كمّاً وكيفاً. إن هذه المنزلة المغبونة تستدعي:

أ- تخصيص دراسة تاريخية وصفية وإحصائية عربية غايتها الإحاطة، إحاطة شاملة بكل المؤسسات العربية المعنية بالمصطلح وإسهاماتها المختلفة المتعلقة برؤاها المصطلحية ومعادلاتها الحضارية ومناهجها في الوضع والترجمة والتوحيد.

ب- السعي إلى استخلاص رؤية مصطلحية عربية غالبية متحركة ومركزة على مفهوم الحداثة وما يستلزمه من نظريات، ومدارس مصطلحية عربية متطورة.

ج- إصدار مجلة: بيلوغرافية مصطلحية عربية إعلامية (37) غايتها التعريف باستمرار بالأعمال والمؤلفات والدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمصطلح في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية.

د- إنشاء البنك المصطلحي العلمي العربي الموحد في مقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ودعمه بما يحتاج إليه من الطاقات الإنسانية الأساسية والوسائل التقنية الضرورية ليؤدي رسالته المصطلحية-التوحيدية على غرار بنوك المصطلحات في الأقطار الرائدة.

فمن يرشح للقيام بهذه المشاريع ولا سيما مشاريع (أ) و (ب) و (ج).

المحور الثاني : المصطلح العلمي ، مفهومه ومقاييسه المعاصرة:

ويهمنا من هذه القضية ما وفرته النظريات الحديثة من معلومات ومقاييس تتعلق بالمصطلح، يحسن بنا أن نعرض لبعض العينات منها لنفيد منها في سعينا إلى تطوير

المصطلح العلمي العربي وتوحيده. فلقد بينت الدراسات الرائدة المعاصرة أن المصطلح أصبح موضوع علم مستقل قائم الذات، وهو علم المصطلح أو المصطلحية (TERMINOLOGIE, TERMINOLOGY) له أبعاده اللسانية النظرية وهو وثيق الصلة بعلوم عدة منها الانتولوجيا والمنطق وعلم الدلالة، والإعلاميات والتوثيق وحتى الأسلوبية (38) فضلاً عن أنه أصبح من مشاغل اختصاصيين وهما الاصطلاح والمصطلحي (39). فالأول مسؤول عن تصوره ووضع وتوليده، والثاني مهتم بتصنيفه وتنسيقه وتقييمه ونشره. ولهما تكوين علمي وفي يختلف عن تكوين اللساني العام أو الجمعي أو المتفق في اللغة.

وعلى هذه الأسس تميز المصطلحية بين اللفظ (40) والمصطلح (41). ولقد سبق للتهانوي أن ذكر ذلك في كشاف اصطلاحات الفنون (42) حيث عنون الفن الأول من كتابه " في الألفاظ المصطلحية العربية وفيه تذكّر الألفاظ غير (43) المصطلحية أيضاً. فإن كان اللفظ مربوطاً باللغة عموماً وباللسانيات العامة، فإن المصطلح مرتبط بالعلوم والمصطلحية. وبالتالي فإن اللفظ يدرك من خلال مدلوله (44)، والمصطلح من خلال مفهومه (45) الذي يتعلق بالكائنات والنوات الحسية أو المجردة التي تدرك من حيث وجودها وخصائصها ثم يطلق عليها شكل لغوي للتعبير عنها. ولذلك اختلفت مقارنة المصطلح عن مقارنة اللفظ، لأن العلامة اللغوية في اللفظ تنطلق من الدال إلى المدلول، وكثيراً ما تكون العلاقة بينهما اعتباطية، إذ ليس من الضروري أن يوافق الرمز اللغوي المسمى أو الشيء، وإذ ليس كل صالح صالحاً أو كما قال الشاعر العربي:

وما كل مخضوب البنان بثينة

ولا كل مصقول الحديد بمانى

ولقد أكد ابن منظور على ذلك في مقدمة لسان العرب، إذ قال " لأن العالم بغوامضها (اللغة) يعلم ما توافق النية اللسان ويخالف اللسان النية" (46). ويمكن أن تمثل لتلك العلاقة بما يلي:

الدال (1)

العلاقة اللسانية =

المدلول (2)

أما العلاقة المصطلحية فهي تنح عكسياً من المدلول إلى الدال والعلاقة بينهما مقصودة، فهي علاقة اختيارية يختار بمقتضاها شكل واحد أو دال واحد لمفهوم واحد عموماً خلافاً للعلاقة اللسانية التي تقبل أشكالاً أو دوالاً مترادفة لمدلول واحد. ويمكن أن تمثل لتلك العلاقة بما يلي:

المدلول (1)

العلاقة الاصطلاحية

=

الدال (2)

مف

مفهوم

مس

مسمى

مشابهتهما في وصف أو غير ذلك". وتشكل تلك المناسبة في المصطلحية الحديثة حسب خصائص وعلاقات ورموز تكون وحدة المصطلح وتيسر تعريفه وتضمن توحيدة وتقيسه. ويدور أغلبها على ثلاثية تنطلق من طبيعة الشيء وشكله ووظيفته (47) مما يوفر الخصائص والعلاقات والرموز المتعلقة به. فمن الخصائص، وهي عديدة، الخصائص (48) الملازمة للشيء (49) مثل شكله وحجمه ولونه، والخصائص الخارجية (50) مثل وظيفته وجدواه، والخصائص المتكافئة عندما تقوم إحداها مقام الأخرى. أما العلاقات، وهي كثيرة الأنواع، فمنها المنطقية المبنية على المشابهة، والوجودية المبنية على المجاورة في الزمان والمكان، والتجزئية المبنية على صلة الكل بالجزء والعكس بالعكس. ومنها يستخلص المفهوم الواسع

فالمصطلح معياري مقعد بالضرورة ولا يقر بحسب الاطراد في الاستعمال كما هو الشأن في الكلمات العامة. فالمفهوم مستقل غالباً عن الدال أو الشكل اللغوي المعبر عنه. فلا صلة بين مفهوم الماء (H₂O) والشكل اللغوي الدال على مفهومه الاجتماعي والثقافي والنفسي. وليس من الضروري أن يكون المصطلح مكوناً من كلمة واحدة. فالتكنولوجيا الحديثة قد وفرت لنا مصطلحات تتكون من خمس كلمات فأكثر. وهو يستوجب نظاماً من التصورات المبنية المتعاملة والمتزايدة. وذلك ما أشار إليه التهانوي في كشف اصطلاحات العلوم، حيث قال " إن الاصطلاح هو العرف وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص أو لمشاركتيهما في أمر

والمفهوم الضيق (51). وقد سماهما التهانوي بـ "العموم والخصوص". وتربط الخصائص والعلاقات برمز مصنفة، متفق عليها لها صلة وثيقة بالرياضيات. وعلى هذه الأسس يمكن لنا أن نثقل للمفاهيم حسب علاقاتها ورموزها بما يلي:

علاقة التكافؤ (=) ← مثلث متساوي الأضلاع = مثلث

متساوي الزوايا

علاقة المخالفة (≠) ← التماثل ≠ التخالف (في الأصوات)

(52)

علاقة التشابه (≈) ← طائرة بحرية ≈ طائرة مائية

علاقة التقاطع (×) ← التدريس × التعليم

علاقة التضمن (>) ← مركبة > مركبة جوية

علاقة التبعية (<) ← كتاب < إصداره

وتكون هذه الموصفات المقاييس التي يضبط بها المصطلح ومدلوله أو مفهومه، ويعرف المصطلح باعتبارها حسب تعريفين: تعريف حسب المقصد وتعريف بالتوسع. ويتكون التعريف حسب المقصد من: المصطلح والجنس والخصائص المقيدة:

1- المصطلح : سفينة فضائية = أخف من المركبة

الفضائية تحركها الطاقة.

2- الجنس : أخف من المركبة الفضائية.

3- الخصائص المقيدة: الطاقة تحركها.

أما التعريف بالتوسع فهو يشمل جميع الأنواع أو الأشياء المفردة التي تنتسب للمفهوم المعني بالأمر. ومثال ذلك:

المراكب الفضائية: الطائرات، الطائرات المتحركة،

والسفن الفضائية والمنطادات... الخ.

ولقد اختص التعريف المصطلحي بما يسمى بالتعريف المنطقي أو الموضوعي الذي يركز على طبيعة الشيء وشكله ووظيفته كما سبق أن أشرنا إليه خلافاً للتعريف اللساني للفظ الذي يخضع لتعريفات عدة منها التعريف الإسمي الذي يتفرع إلى التعريف بالمرادف وبالضد، وبالصعب، وبالإحاطة، وبالشاهد... الخ. كما يمكن أن يعتمد التعريف بالأساليب وبالصورة وما وراءها من مشاكل مما يدل على أنه لم يدرك التعريف الشامل الذي يحيط به لغوياً ودلالياً. فالترادف المطلق مستحيل في هذا المستوى لأنه لا يوجد تعادل مثالي بين لفظين عامين لا تربط بينهما علاقات مقيدة بمواصفات وخصائص ورموز مثلما هو الشأن في المصطلح.

وذلك ما دعا اللسانيين إلى الاقتداء بالمصطلحيين ووضع نظريات ومنهجيات جديدة لترشيد التعريف في مستوى اللفظ. ويكفي هنا أن نشير إلى منهجين لضبط مدلول اللفظ تجنباً للترادف والتداخل بين المدلولات العامة التي يمكن لها أن تصبح مصطلحات (53). ونعني بهما المنهجية البنوية والمنهجية التحليلية. فالأولى تعتمد على المعاوضة باعتبار تعويض اللفظ بمرادفه في سياقات مختلفة لأن المرادف أو المعادل هو ما يقوم مقام غيره في كل مقال. فإن أخذنا فعل جلس ومرادفه قعد كما جاء في المعجم الوسيط، وعرضنا الواحد بالآخر في نصوص مختلفة مستعملة، أدركنا ما لهما من صلات دلالية نسبية أو مطلقة. ومثال ذلك:

جلس الولد = قعد الولد

جلس قرب المنزل = قعد قرب المنزل

لكن لا يمكن أن نقول:

جلس القرفصاء = قعد القرفصاء

قعد عن الجهاد = جلس عن الجهاد

"وهكذا دواليك: فإن كان جلس يفيد قعد عامة في سياقات معينة، فإنه لا يفيد ذلك في نصوص أخرى. فيظهر لنا أن المرادف المطلق الذي يسعى إليه المعجم ممكن في مقام ومعدوم في مقام آخر. إن ميزة طريقة المعاوضة لغوية بحثة تجنبنا المترادفات الكثيرة للمدخل الواحد" (54).

أما المنهجية الثانية فهي قريبة من منهجية المصطلح وعلم وظائف الأصوات (الفتولوجيا) وتعتمد على خصائص وأوصاف تضبط حسب السلب والإيجاب. فتعريف الرجل والطفلة يكون على المثال التالي:

الرجل :+إنساني+ذكر+بالغ+عاقل

الطفلة :+إنسان - أنثى - غير بالغة+عاقل

وذلك ما أدركه المعجم الوسيط تقريباً عندما قال الرجل: "الذكر البالغ من بني آدم، والطفل(ة) المولود ما دام ناعماً رخصاً وأردفه بـ "والولد حتى البلوغ". ولقد أكدنا على الصلة بين المصطلح أو اللفظ والتعريف لأن وضع المصطلحات المتخصصة أو الألفاظ العامة يفيد أن العلاقة متلازمة وتستوجب عند وضعها الاعتناء بتعريفاتها التي تدعم المصطلح وتؤيده من حيث وضوحه، ودقته ووحدايته.

إن هذه العينات التي سقناها عن المصطلح مفهومها ومقاييس اعتمدت لغاية التنبيه ولا تدعي أنها قد أحاطت بجميع قضايا المصطلح ونظرياته ومنهجيته التي تستدعي:

1- العناية بالنظريات المصطلحية المعاصرة الرائدة

وتدريسها في الجامعات والمؤسسات المتخصصة

بالوطن العربي.

2- الاهتمام بتطبيقاتها في الميادين العلمية

والتكنولوجية وبالأخص في ميدان الإعلاميات

والحواسيب.

3- تكوين مصطلحيين واصطلاحيين والتعاون

معهم بالجامع والمؤسسات العربية المعنية

بالمصطلح للاستئناس بمنهجياتهم في وضع

المصطلح العلمي العربي وتطويره وتوجيهه.

والغاية من كل ذلك أن ينزل المصطلح العلمي

العربي منزلته الحقيقية حتى يركز على أسس علمية مفيدة،

ويتيسر إنتاجه مما يؤهله لأن يكون مادة متوفرة صالحة

لتأدية وظيفتها العلمية مع مواكبة العصر والحاجات كماً

وكيفاً.

المحور الثالث : وسائل الوضع:

ونحن نعرض فيه لقضيتين: التراث وصلته بالمجاز،

والنحت ودوره في التوليد اللغوي والمصطلحي. ولقد

تركنا الحديث عن الاشتقاق والتعريب لمناسبة

أخرى، وركزنا على المجاز والنحت لنذكر غياب المنهج

العلمي المتطور عند اعتمادهما في وضع المصطلحات.

والملاحظ في هذا الصدد أن التراث وصلته بالمصطلح

والمصطلحية والثقافة والحضارة أمة برأسها لأنه يعتمد على

المعادلة الأولى السابقة الذكر والقائلة بأن في تراثنا ما

يكفي من المناهج والعلوم والمصطلحات لمواجهة مختلف

المعارف والعلوم ومواكبتها جزئياً إن لم نقل كلياً. إن

نظرية الاكتفاء الذاتي المصطلحي الأزلية كان لها أثر كبير

وما زال على وضع المصطلح وتطبيقه وتطويره لأن هذه

الرؤية على ما فيها من إجلال وتقدير للماضي، تقرر في

نهاية الأمر أن المفاهيم والعلوم لم تتغير ولم تتطور، وبالتالي

فإن الماضي هو المستقبل رغم ما طرأ على واقعنا من مستحدثات تدحض هذا الموقف. ولقد نبه إلى ذلك مصطفى الشهابي في حديثه عن اتساع العلوم وتطورها، فقال في شأن الفيزياء " وإذا قايستنا بين بعض العلوم القديمة وبعض العلوم الحديثة نجد البون شاسعاً. فقد عرف القدماء شيئاً من موضوعات علم الفيزياء كـ بعض بحوث الصوت والضوء والساعات، ولكنهم جهلوا بعض دساتيرها الأساسية كما جهلوا ببحث الكهرباء برمته ولم يكن لهم آلات الضوء الحديثة مثل المجهر والمقرب ولا آلات الكهرباء الجديدة ولا آلات الجويات" (55). وعلى مثل هذا يمكن أن نقيس في ميادين الكيمياء، والنبات، والطب، والهندسة... الخ، فضلاً عما طرأ من علوم ومعارف مستحدثة لم تخطر على بال السلف.

وذلك ما يجعلنا نطرح السؤال التالي: هل يمكن أن نواصل الاعتماد على التراث لقراءة الحاضر واستشراف المستقبل؟ وما هي المنهجية التي يمكن اعتمادها لتطبيق ذلك؟ الملاحظ أن أصحاب هذه الرؤية يحرصون القضية في مقاربتين:

- أ- اعتماد التراث مصدراً من مصادر المعارف والعلوم واستقراء رصيده المصطلحي للإفادة منه.
- ب- استعمال المجاز وسيلة لغوية ومصطلحية لتطوير مصطلحاته وتوظيفها توظيفاً علمياً حديثاً للتعبير عن المفاهيم المعاصرة.

ولقد ناصر هذه الرؤية أصحاب الثقافة الواحدة من أمثال المرحوم الشيخ أحمد الاسكندري (56)، الذي كان يدعو إلى نوع من التوقيف اللغوي المعاصر. وذلك وإرد أيضاً عند أصحاب الثقافة الثنائية. المهم يكمن في السؤال

التالي: هل وفقت هاتان المقاربتان إلى المحافظة على سلامة التراث والعربية وجعلتهما وافيين بمحاجات العلوم؟ إن البت في الموضوع يستوجب دراسة وصفية وتحليلية لما أنتجته هذه الرؤية من منهجيات ومصطلحات للتأكد من حجتها في هذا المجال. إن تجربتنا وممارستنا لبعض الأعمال والعينات الجماعية البارزة مثل أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة أو الفردية مثل دراسات مصطفى الشهابي تبين لنا أن تراثنا الذي نعز به ونفخر، وندعو إليه مصدراً علمياً يستفاد منه، ما زال في حله مجهولاً أو مغبوناً لم تفلح مؤسسة ولا فرد في الإحاطة به وفي استقراءه تأريخاً ووصفاً سواء في مجموعه أو في اختصاصاته. فهو يستعمل أطروحة غنائية أسبابها كثيرة. ويكفي أن أشير إلى بعض العينات في المستوى اللغوي والمعجمي الذي له صلة بموضوعنا، لنذكر أننا نتحدث عن موضوع لا نعرف حدوده. فلقد أفادتنا مصادر عربية حديثة متخصصة لمسدان المعاجم العربية (57) وبالأحرى المعاجم المتعلقة بالفصاحة أن الكتب التراثية التي بلغنا ذكرها 116 مؤلفاً، المفقود منها 85 كتاباً، والمخطوط منها والمطبوع 41 كتاباً.

ولقد قمنا بدراسة إحصائية لعينات تراثية وحديثة غايتها معرفة مدى استفادة العلميين العرب المعاصرين من التراث الذي كانوا يدعون إلى ضرورة الاعتماد والتعويل عليه قبل غيره. وركزنا بحثنا على كتاب المخصص لابن سيده (58) ومدى اعتماده في معجم أسماء النبات لأحمد عيسى، ومعجم الحيوان لأمين المعلوف، ومعجم الألفاظ الزراعية لمصطفى الشهابي. فما كان عطاء هذا المصدر التراثي؟ فلقد أخذ منه أحمد عيسى 9 مصطلحات من 5852 مصطلحاً واردة في معجمه، واعتمد منه المعلوف

35 مصطلحاً من 1428. أما الشهابي فإنه اقترض منه 19 مصطلحاً من مجموع 9996 مصطلحاً زراعياً عربياً حديثاً. فمن نؤاخذ؟ ابن سيده الذي لم يوف بشروط مصطلحات علوم النبات والحيوان والزراعة، أم العلميين العرب المعاصرين الذين لم ينهلوا منه بما فيه الكفاية، أم نعذر الطرفين باعتبار أن ما لهما من زاد معرفي ومصطلحي لا يفيد في التعبير عن العلوم الحديثة؟

الجواب عن هذه الأسئلة إجابة موضوعية يبدو مستحيلاً ما لم تتوفر لنا معطيات إحصائية وصفية عن التراث النباتي والحيواني العربي في جميع مدوناته ونصوصه ووثائقه حتى نحكم بالسلب أو الإيجاب. فإن كان الأمر على هذه الحال من حيث الكم، فما شأنه من حيث الكيف؟

إن ممارستنا لهذا الموضوع في دراستنا المختلفة قد بينت لنا أن الأخذ من التراث يعتمد على نقل المصطلح العربي مباشرة من القدماء ووضعه معادلاً للمصطلح الأجنبي أو بالتجور فيه أي بتحويل معناه الأصلي إلى معناه الجديد. ولقد كان لهاتين المقاربتين أمثلة إيجابية محدودة، لأن الأخذ من التراث لا يعني بالضرورة الاتفاق على توظيفه. فلقد لاحظنا أن أحمد عيسى والشهابي والمعلوف لم يتفقوا على ذلك التوظيف. فمنهم من يختار المصطلح الذي يستعمله المخصص ليكون مقابلاً للمصطلح العصري الأوربي، ومنهم من يفضل عليه مصطلحاً أو مصطلحات عربية تختلف عنه كل الاختلاف. فمصطلح La Grande Mauve أو La Grande Sauvage هي الدهماء عند أحمد عيسى اعتماداً على ابن سيده، وهي الخبازة البرية عند الشهابي. وFicus sycomorus هي السوقم عند أحمد

عيسى وابن سيده، وهي الجميز والجميزى عند الشهابي. أما Gypaete فهو الستل عند ابن سيده والمعلوف الذي يردفه بـ البلاح والبالات والمكلفة والقينة. وذلك ما يخالفه الشهابي الذي يعبر عنه بكاسرالعظام والمكلفة (59).

أما فيما يتعلق بنقل المصطلح من معناه التراثي إلى معناه الحديث فتكفي الإشارة إلى المداولات التي جرت بمجمع اللغة العربية بالقاهرة حول المقابل العربي لـ

(Gratte Ciel و Sky-Scraper) التي ترجمتها الصحافة العربية بناطحات السحاب - وهو تعبير رشيق - وعوضها المجمع باقتراح من الشيخ أحمد الاسكندري الذي وضع لها ثلاثة مترادفات: الطربال والصرح والأطم، الواردة في المخصص والقاموس المحيط ولسان العرب. إلا أن علم التأصيل يفيد بأن الطربال لاتينية من Tripylum أي البناية القائمة على ثلاث أسطوانات، وأن الأطم هي معرب Ethna أي البركان، وأن الصرح له مفهوم عام، وكلها لا تؤدي المفهوم الجديد (60). ولست في حاجة إلى ذكر كل سلبات هذا المنهج الذي فصلنا فيه في أعمالنا المخصصة لمجمع القاهرة وغيره.

فهل هذا يعني الاستغناء عن التراث وعدم الاعتماد عليه؟ كلا ! إن اعتماد التراث يعتبر من باب التواصل الثقافي والحضاري شريطة أن يخضع لقوانين علمية وموضوعية صارمة منها:

1- استقراؤه استقراء تاريخياً وصفيّاً شاملاً كاملاً في جميع نصوصه واختصاصاته وتصنيفه تصنيفاً علمياً حديثاً لضبط ميادينه كما وكيفاً.

2- تكوين مصطلحيين واصطلاحيين تراثيين متخصصين فيه للاستفادة منه بالتعاون مع

الاختصاصيين في الميادين العلمية.

3- إنشاء المكتبة المصطلحية التراثية العربية وتزويدها بالوسائل والمعدات الأساسية لتوظيف ذلك التراث ونشره لإثراء المعجم الاصطلاحي العربي وتطويره.

ولقد طبقنا هذه الطريقة في ميدان النحت الذي غبته الدراسات العربية القديمة والحديثة واعتبرته لمدة طويلة وسيلة ثانوية من وسائل الوضع لا تعبر عن شجاعة العربية مثل المجاز والاشتقاق. وتمثل ذلك الغبن في تجاهل نظرية تراثية عربية في النحت وضعها ابن فارس في معجم مقاييس اللغة الذي لم يعتمد به مجمع اللغة العربية حتى في الاحتجاج لقراره الداعي إلى استعمال النحت وسيلة قياسية لوضع المصطلحات العربية، وقد جاء فيه " النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة العربية قديماً وحديثاً. ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات. وقد وردت من هذا النوع كثرة تميز قياسيته. ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف من دون الزوائد- فإن كان المنحوت اسماً أشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب. وإن كان فعلاً كان على وزن فعلل وتفعلل إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة" (61).

إن دراستنا للمقاييس ولحمل اللغة والصاحبي في فقه اللغة (62) بينت أن النحت يستحق أن يكون وسيلة أساسية من وسائل الوضع بالاعتماد على ما وفر لنا ابن فارس من وثائق ونصوص وقوانين تقرر بأن:

أ- النحت جزء من العربية نظراً لوجوده في ألفاظها وفي كلام العرب الذي أورده ابن فارس بمدخل المقاييس المعجمية التي بلغت 404 مدخل، فضلاً عن 218 مدخلاً مخصصاً للكلمات "الموضوعة" التي يمكن تخريجها نحتياً.

ب- النحت متمكن حسب ابن فارس في الرباعي أساساً وفي الخماسي جزئياً، مثلما الثلاثي متمكن حسب سيويه في أغلب ألفاظ العربية.

ج- النحت ينقسم بنية إلى قسمين أساسيين:

1- النحت من كلمتين صحيحتي المعنى مطردتي القياس وتكونان من مقولتي العربية الأساسيتين (الاسم والفعل). ويدعى هذا النوع بالنحت القياسي.

2- النحت يكون من الثلاثي بزيادة حرف في أوله أو وسطه أو آخره لأداء معنى المبالغة. ويدعى هذا النحت بالنحت المشتق. والملاحظ أن المجمع القاهري لم يعالج إلا النحت من كلمتين فأكثر. والغاية الأساسية منهما هو تأدية وظيفة معينة وهو الاختصار في الكلام والذي يعتبر جزءاً من الفصاحة العربية (63).

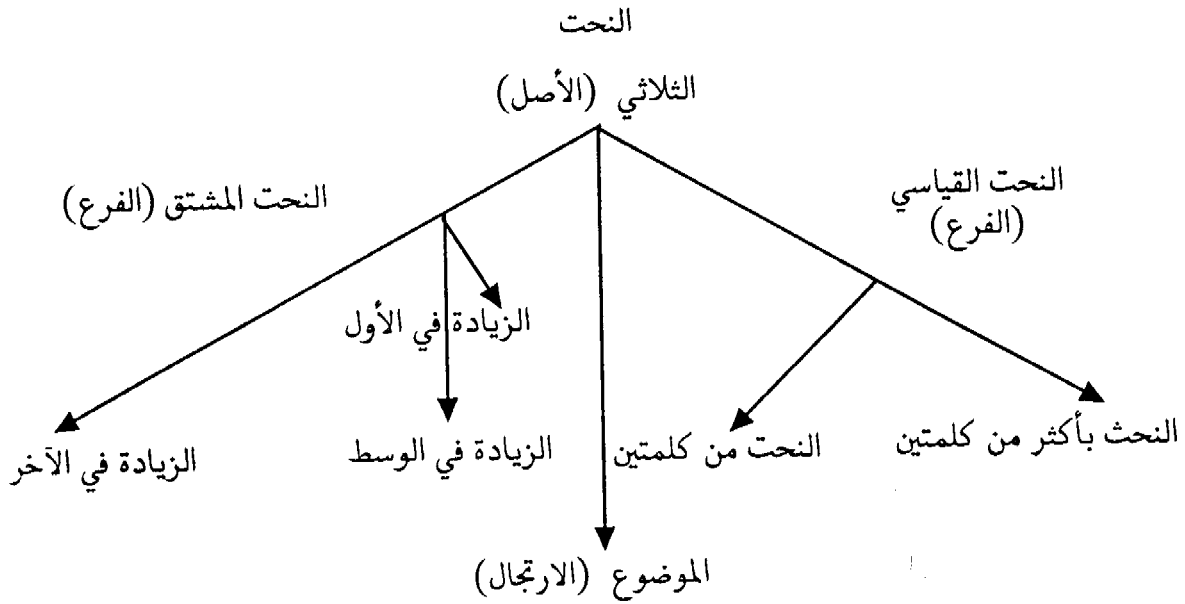
د- النحت يخضع لنظرة ابن فارس المعجمية المعنوية الدلالية مثله مثل الثلاثي، ويرتكز مثله على الأصول والفروع والمقاييس، مع الفارق باعتبار أن المنحوت الرباعي أو الخماسي خلافاً للثلاثي، يرتكز على نص معجمي يبرز فيه الفرع (الكلمة المنحوتة) قبل الأصل (الكلمتان الأصليتان المكونان منهما أو الأصل الثلاثي). وهو بالتالي يمثل البنية

السطحية والكلمتان الأصليتان البنية العميقة.

هـ- النحت يعتبر مثله مثل الاشتقاق والمجاز والتعريب وسيلة من وسائل الوضع العربية المعتمدة لتوليد المصطلحات، وإثراء المعجم ومفاهيمه مع تميزه بإنشاء معان جديدة وبالاختصار اعتباراً لمبدأ لساني سائد وهو مبدأ الاقتصاد اللغوي أو قانون اليسر والسهولة.

و- ويلحق بالنحت ما يدعى " بالموضوع وضعاً "

من الرباعي والخماسي الاعتباطي المرتجل عموماً. إن الأمثلة الواردة في المقاييس، تؤيد رؤية ابن فارس ووحدتها وتلاحمها تنظيراً وتطبيقاً. فلقد وفر من الأمثلة والنصوص ما يجعلنا نعتبر أن رؤيته تكون نظاماً قائم الذات، قد أسس للنحت ووجوهه، وضبط قواعده وقوانينه في تاريخ العربية قديماً وحديثاً. ويمكن أن نمثل لها بالمشجر التالي:



إلا أننا لاحظنا أن ابن فارس بقدر ما جاهد وثابر للإحاطة بأكبر عدد ممكن من العناصر ليرسم لنا سمات النحت ويقر قواعده وقوانينه، سكت عن معالجة مسائل أساسية لا بد منها لإتمام رؤياه، ومنها:

الحرف الزائد على الثلاثي: ما هو نوعه وكمه ورتبته وتداخله في هذا المنحوت المدعوم المشتق؟

وما هو معناه أو معانيه المحتملة التي قصرها ابن فارس على مفهوم المبالغة؟

- المنحوت من كلمتين فأكثر: ما هي المقولات اللغوية التي يتكون منها وما هي العناصر التي تسقط منها والتي تبقى في هذا النحت المدعوم بالقياسي؟

ما هي الحصيصة التي يمكن استخلاصها من استقراءنا للمكونات الأساسية والبنوية للمنحوتات الواردة في المقاييس باعتبار السؤالين السابقين؟ يمكن أن نحصيها في النقاط التالية:

1- النحت من كلمتين يبنى غالباً من المقطعين المختلفين في الكلمتين الأصليتين ومن أحد الاثنين من المقطعين المتشابهين المكررين من نفس الكلمتين (64)، ولا تخضع الكلمة المنحوتة الجديدة لقاعدة ثابتة عند تلاحم ما تبقى لها من الحروف.

2- النحت بالزيادة يكون بحرف من حروف المعجم على الثلاثي من غلبة الحروف الذوقية والشفوية (ب، ف، م، ر، ل، ن) ولقد ميز بها الخليل الفصيح من الأعجمي.

3- موقع حرف الزيادة الغالب يكون في الوسط وتدخله كل حروف المعجم مع غلبة زيادة الحروف الذوقية والشفوية (65).

4- النحت بالزيادة يفيد المبالغة التي تشمل حقول دلالية متنوعة (الإنسان، الحيوان، الطبيعة).

5- النحت من الصنفين يولد أفعالاً وأسماء غالباً ما تكون رباعية على وزن فعلل، وتأتي حماسية على وزن تفعلل، كما تأتي من صيغ أخرى مختلفة قليلة.

وهذا ما يؤكد على أن النحت العربي يختلف عن النحت الهندي أو روبي باعتباره لا يقوم على صلور ولواحق مستقلة ذات معان معينة، بل على تمازج كلمتين ثلاثيتين صحيحتين قياسيتين متقاربتين المعنى عموماً، أو على

حروف مزيدة على الثلاثي في الأول أو في الوسط أو في الآخر (الابتداء والحشو، والوقف عند الخليل) وهو بالتالي يكون على غرار المزيادات من الصيغ الصرفية، وفي مقدمتها الصيغ الفعلية التي تعتبر بهذه الصفة منحوتة وجزءاً لا يتجزأ من الاشتقاق الصغير. وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نقر بأن النحت المدعو بالمشق خصوصاً هو جزء من الاشتقاق الصغير وإليه ينتسب.

ولا شك أننا مدينون لابن فارس ومقاييسه ومداخلها بهذه النقاط التي يمكن لنا أن نعتبرها قواعد أو قوانين ثابتة يعتمد عليها لوضع المنحوتات في المستقبل مع التأكيد على انطلاقها وجوباً من الثلاثي، المتمكن في العربية وبالتالي يمكن لنا أن نوفق بين سيبويه وابن فارس، ونقر قواعد تراثية وعلمية تؤهل النحت لأن يكون، في علوم عدة، عنوان الاختصار والدقة والفصاحة.

المحور الرابع: التوحيد والتقييس:

وغيرنا منه التركيز على التوحيد وبالأحرى على التقييس، ويسمى كذلك بالتنميط أو المعايرة. ولقد وضعنا فيه منهجية عامة استخلصناها من ممارستنا لترجمة مصطلحات مشروع راب الذي أشرفنا عليه سنة 1982 إلى 1986 والذي تمخضت أعماله عن معجم الاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات والمشمول على 15000 مدخل تكنولوجي فيها المعجمية البسيطة (66) والمعجمية المركبة (67) والمعجمية المعقدة (68).

إن منهجيتنا في وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها وتقييسها والتي خصصنا لها مؤلفاً بحاله (69) تركز على ما يلي:

1- الترجمة ترجمات وبالتالي فإن هذه المنهجية تأخذ

بكل الترجمات المقترحة للمصطلح الواحد. ولا تحشى المترادفات سواء في الترجمة أو الوضع. وهي تعتمد كلها مصادر تطبق عليها قوانين التوحيد والتقييس والمتمثلة في مقاييس كيفية وأخرى كمية. ونقتصر هنا على المقاييس الكمية.

2- المقاييس الكمية:

أ- الاطراد أو الشيوع: يقاس المصطلح المقترح باعتبار المصادر والمراجع التي تؤيد المصطلح الواحد وتحتج له. ولقد حصرناها في خمسة مصادر على أقل تقدير. فيختار اللفظ الأغلب وروداً فيها، كما تدل على ذلك اللوحة التالية حيث يسند له درجة تنازلية بحسب تنازل المصادر المؤيدة له:

عدد المصادر والمراجع المثبتة للمصطلح	الدرجة المسندة
5م.م	10
4م.م	8
3م.م	6
2م.م	4
1م.م	2

ب- يسر التداول: يقاس على أساس الحروف الأصول في العربية التي تتركب منها المصطلحات. فيختار المصطلح الأقل حروفاً أصلية كما تشهد بذلك اللوحة التالية وذلك حسب درجة تنازلية كذلك:

عدد الحروف الأصول للمصطلح	الدرجة المسندة
الثنائي الحروف	10
الثلاثي الحروف	8
الرباعي الحروف	6
الخماسي الحروف	4
السداسي الحروف	2

وذلك لأسباب صرفية ورياضية. والكلمات الغالبة في العربية لا ثنائية ولا رباعية ولا خماسية بل ثلاثية لأن "الثلاثي" متمكن في العربية، كما قال سيوييه في "الكتاب" ولأن قانون زيف (Loi de Zipf) يفيد بأن شيوع اللفظ على عكس طوله. ولقد أثبتنا كل الحروف الأصول للمصطلح الواحد، على قلة ورود بعضها (15 كلمة ثنائية في القرآن) حتى يبرر دور الكلمات الثلاثية التي تحتل مكانة تكاد تكون مثلى حسبما يشهد بذلك الدرجة المخصصة لها في اللوحة السابقة.

ج- الملاءمة: تضبط بحسب الميادين التي يستعمل فيها المصطلح كما تشهد بذلك اللوحة التالية:

عدد الميادين المستعمل فيها المصطلح	الدرجة المسندة
ميدان واحد	10
ميدانان	8
ثلاثة ميادين	6

6	6 مشتقات
5	5 مشتقات
4	4 مشتقات
3	3 مشتقات
2	2 مشتقات
1	1 مشتقات

والملاحظ أن اختيار المصطلح يكون حسب درجة تصاعدية متصلة بعدد المشتقات التي يمكن توليدها منه. فالخلاصة من هذه المبادئ الكمية للتقييس والمبررة لسانياً وحسابياً هو أنها تضبط لأول مرة ضبطاً مرقماً الفصاحة في مستوى المفردات والمصطلحات فضلاً عن أنها تضبط مقاييسها الكمية التي يمكن الاحتجاج لها لغوياً ولسانياً.

التقييس المطبق:

يجد القارئ في اللوحة التالية مثلاً مطبقاً من التقييس مأخوذاً من العربية. فلقد قيسنا لترجمات كلمة Téléphone من الفرنسية والإنكليزية إلى العربية وهي ترجمات واردة في المصادر والمراجع العربية الموثقة على حذافة المصطلح المعـ

عدد الميادين المستعمل فيها المصطلح	الدرجة المسندة
أربعة ميادين	4
سنة ميادين	2
أكثر من ستة ميادين	1

فهي تخضع لبدأ رياضي مفاده أن قوة ملائمة المصطلح على عكس توسعه إلى ميادين عديدة. فنسند أعلى درجة للمصطلح الذي يقتصر استعماله على ميدان واحد.

د- الحوافز (أو التوليد اللغوي): تضبط بحسب المشتقات التي تولد من المصطلح الواحد. فيختار المصطلح الذي تشتق منه صيغ أكثر من غيره كما تشهد بذلك اللوحة التالية:

أنواع المشتقات	الدرجة المسندة
10 مشتقات فأكثر	10
9 مشتقات	9
8 مشتقات	8
7 مشتقات	7

الرقم	الترجمات	الاطراد	يسر المعالجة	الخوافز	الملاءمة	المجموع
1	تليفون	9	6	6	9	30
2	هاتف	9	8	8	9	34
3	مسرة	1	3	6	1	11
4	مقول	1	3	6	1	11
5	إرزيز	1	2	6	1	10
6	سماعة كبريت	1	1	1	1	4
7	سماعة حديثة بالسلك	1	1	1	1	4
8	آلة تكلم على بعد	1	1	1	1	4
9	آلة متكلمة	1	1	1	1	4
10	تلغراف ناطق	1	1	1	1	4

نتفق ونطبق هذه المنهجية العربية التقييسية المقترحة أو غيرها إن كانت أحسن منها؟. إن الأمر مربوط بعزيمتنا على اختيار الأصلح وإنجازته حسب مخطط معقول، نرجو أن يكون به صدق في توصياتنا وقراراتنا. والسلام.

إن المصطلح الفصيح الفائز في العربية هو " هاتف " يليه " تليفون " باعتبار مجموع الدرجات المتقاربة المسندة لهما. وبالتالي يمكن في بعض الحالات اعتماد لفظ ثان مرادف إذا كانت درجته عالية ويترك للاستعمال الاختيار النهائي بينهما.

فهل يمكن لنا أن نوفق إلى جزء من المقترحات الواردة في المحاور الثلاثة السابقة؟ وهل يكتب لنا يوماً أن

ملحق 1 (تابع)

ملاحظات	مواطن الإسقاط	المكونات المشتركة	المكونات المختلفة	المكونات الأساسية في القياس	الكلمة المنعرجة	الدخل المعجمي
اسم معرب في الحقيقة	ذم غن	ذم+ذم غن+غن	غ+ر م+ر فرز+دق ف+م ف+د ر+ش+م+ح	غذم+ذم-6 غنم+غنر-6 فرز+دق-6 فلق+لقم-6 فوه+رهد-6 فوش+فسح-6 قلع+قلف-6 قرض+قفب-6 ريل+كيل-6 كرد+كرس+كلس-9	(107) غذمرة (108) غنمر (109) غرزدة (110) غلم (111) غرهد (112) غرشة (113) غلغ (114) غرضوب (115) كريل (116) كردوس	غ ف ق ك
ولعله من فئحة؟	ف قل قفز	ف+ف قل+قل قفز+قفز	ف+ف قل+قل قفز+قفز	فوش+فسح-6 قلع+قلف-6 قرض+قفب-6 ريل+كيل-6 كرد+كرس+كلس-9	(117) غلم (118) غلغ (119) غرهد (120) غرشة	ل ن
مثال غريب خارج عن القاعدة العاصية	هج نش نه قر+قفز	هج+هج نش+نش نه+نه قر+قفز+قفز	ل+ه ل+ه ب+ر ؟	لج+هجم-6 نش+نهل-6 نهب+نهر-6 نقر+قرش+نقش-9	(117) لجم (118) نهل (119) نهار (120) نقرشة	ل ن

ملحق (2)

مقاييس البحث بالزيادة (مثال العين)

في الآخر	في الوسط	في الأول	الزيادة	المدخل المعجمي	
	x	x	ع/ش	عشلق	9
x		x	ع/ق	عسلق	10
	x		ن/و	عنفود	11
	x		ر	عرقوب	12
x			ب	عقرب	13
x			ل	عقبول	14
		x	ع	عضنكة	15
	x		ر	عكيرة	16
x	x		كر	عكر كر	17
	x		ل	علكوم	18
	x		ض	عفضاج	19
		x	ع	عجلد	20
x			ط	عجلط	21
	x		ش	عشنت	22
	x		ش/ن	عشنزر	23
x	x		ي/ار	عيسجور	24
	x		ن	عجنس	25
		x	ع	عجلزة	26
		x	ع	عجرد	27
		x	ع	عنجرد	28
	x		ج/ن	عننجر	29
		x	ع	عشجل	30
x			م	عحرم	31

ملحق (2) (تابع)

x			م	علجوم	32
	x		ط	عطبول	33
		x	ع	عمرس	34
	x		ت	عنتريس	35
	x		ن	عنتر	36
	x		ن	عنيس	37
	x		ل	عملس	38
	x		م	عمرس	39
	x		ب	عريس	40
	x		س	عبسورة	41
	x		م	عمروس	42
		x	ع	عملص	43
		x	ع	عصفور	44
		x	ع	عرصاف	45
x			م	عرصم	46
	x		ن	عنصر	47
	x		ن	عنقص	48
	x		م	عميثل	49
	x		ن	عرندد	50
		x (14)	ي	يعفور	51
	x		م	عمرط	52
x	x		ن/ا/ة	عقباة	53
x	x		ف/ي/ار	عنقفير	54

الهوامش والمراجع

- 1- محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة-تونس-بيروت: 1988؛ 1972، حيث عرضنا لأهم قرارات المجمع المذكور وغيره من المؤسسات العربية المعنية.
- 2- كانت تلك الندوة من أول المحاولات المخصصة لموضوع توحيد المصطلح العلمي العربي.
- 3- شارك في الندوة 16 مؤسسة ومنظمة عربية.
- 4- لم تتجاوز مداوات الندوة أكثر من 8 ساعات وضع فيها 18 قراراً تستحق النظر.
- 5- انظر: a) Guy Rondeau, Introduction a la terminologie, Paris 1984.
b) H. Felber, Terminology Manual, Paris 1984.
(مطوع على الآلة الكاتبة وصادر عن اليونسكو)
- 6- وذلك شأن مبادئ أخرى وضعتها مؤسسات لغوية عربية مختلفة ونخص بالذكر منها مجامع اللغة المعاصرة.
- 7- ويعني بها العلم أو المعرفة.
- 8- أبو منصور الفارابي: إحصاء العلوم - القاهرة 1968.
- 9- انظر المبادئ 6 إلى 16 من مبادئ ندوة الرباط. ونحن لا نوافق على إطلاق مفهوم المبدأ على هذه المجموعة من الملاحظات العامة.
- 10- انظر المبدأ رقم 9.
- 11- انظر المبدأ رقم 11.
- 12- انظر معجم مصطلحات الاتصالات الذي وضعه مشروع " راب" والذي أشرفنا عليه بالرباط. ولقد صدر بمجئف سنة 1987 وهو يشتمل على 15000 مدخل فيها كثير من المصطلحات الطويلة، مثل "خبو سريع بسبب تداخل الطور" ترجمة لـ Fast interference fading, Evanouissements rapides dus à l'interférence de phase.
- 13- انظر المبدأين 17 و 18.
- 14- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية - القاهرة 1963.
- 15- محمد رشاد الحمزاوي: في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة، بحث معروض للنشر في مجلة المعجمية بتونس - العدد الثامن 1993-1994.
- 16- Rondeau السابق الذكر، ص 8.
- 17- يوجد في العالم أكثر من 2000 لغة منها 60 لغة حضارية بارزة منها الرائدة والتابعة.
- 18- باعتبار (60 لغة 300× علم- 1800 مصطلح في كل لغة) مع اعتبار أن كثيراً من هذه اللغات لا تحيط بالعلوم الثلاثمائة.
- 19- انظر: W. Nedobity, Une banque de données terminologiques, Cahiers de Lexicologie, 1990 p.57.
- 20- Rondeau السابق الذكر، ص 37-42.
- 21- H. Felber السابق الذكر.
- 22- انظر Rondeau، ص 103.
- 23- أخذنا المصطلح مقياس من مقاييس اللغة لابن فارس، وهو ترجمة لمصطلح Standard الإنكليزي و Norme الفرنسي.
- 24- Rondeau، ص 301.

- 25- نفس المصدر ،ص 105.
- 26- محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة ،ص 23.
- 27- جاك بارك : العرب ماضياً ومستقبلاً (بالفرنسية) باريس 1960، ص 191.
- 28- وهي ترجمة كلمة Acculturation التي تعني الأخذ والعطاء الثقافي باعتبار لغة مصدر رائدة ولغة هدف مستهلكة.
- 29- محمد رشاد الحمزاوي:
- أ- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة السابق الذكر.
- ب- مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية-ليدن-تونس 1962-1988 وحيث سعينا للتعريف بأعمال المعجمين المذكورين.
- 30- ابراهيم مذكور، المجمع في ثلاثين عاماً-القاهرة 1964.
- 31- محمد رشاد الحمزاوي -أعمال مجمع القاهرة ،ص 56.
- 32- محمد رشاد الحمزاوي - أعمال مجمع القاهرة، ص 164.
- 33- Rondeau ص 162-163 ويعنى به مؤسسة Eurodicautom التي تضع المصطلحات وترجمها إلى 14 لغة أوربية. ولقد سجل حاسوبها سنة 1980 ما قدره 160000 مصطلح فرنسي و 80000 مصطلح ألماني و 60000 مصطلح هولندي و 50000 مصطلح دنماركي.
- 34- نفس المصدر.
- 35- مكتب تنسيق التعريب، النشرة الداعلية (مرفونة) ص 21-23، عدد 11 سبتمبر 1982.
- 36- أ- عربت المنظمة العربية لعلوم الإدارة معجم مصطلحات الحاسوب، وهي تبلغ 5000 مصطلح.
- ب- أشرنا على مشروع راب لمصطلحات الاتصالات وقد نقل إلى العربية 15000 مدخل مصطلحي. انظر معجم مصطلحات الاتصالات - الاتحاد الدولي للاتصالات-جنيف 1988.
- 37- يمكن أن تقوم بهذه المهمة مؤقتاً مجلة " اللسان العربي" الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب.
- 38- يقر بعضهم أن للأسلوبية صلة بالمصطلح والمصطلحية. فيقول بالأسلوب العلمي التقني العام وبالأسلوب العملي التقني الخاص. فالأول يشمل كل العلوم لوضع المصطلحات، والثاني تتميز به بعض العلوم مثل الكيمياء التي تعتمد على مركبات تكثر فيها السوابق واللاحق.
- 39- يدعى الأول Terminologie والثاني Terminographa .
- 40- ويطلق عليه بالغرب (Word: mot) .
- 41- ويطلق عليه بالغرب (Term(e)) .
- 42- التهانوي: كشاف اصطلاحات العلوم. ط الخياط-القاهرة ص 1.
- 43- المصدر السابق، وقد جاء في الأصل " والغير المصطلحية".
- 44- ويطلق عليه بالفرنسية (Signifie(FR) .
- 45- ويطلق عليه بالغرب Concept و Notion وهو عند الفلاسفة العرب " الصورة".
- 46- ابن منظور، لسان العرب- المقدمة.
- 47- إن الآلة الرافعة للأثقال " Chariot elevateur " تعرف حسب طبيعتها وشكلها ووظيفتها: الطبيعة: هي آلية أي مجموعة من القطع المتناسقة لأداء عمل معين.
- الشكل: تعتمد على آلية للتنقل على الأرض وعلى ثانية للمسك وثالثة للنقل ومجموعة من المقاد ومقعد لسائقها.

- الوظيفة: صنف من الآلات يحمل حمولات مختلفة الثقل من مكان لآخر يمكن شخصاً واحداً من أداء عمل يستوجب عمالاً كثيرين.
- 48- في الخصائص تذكر أنواع الخصائص ثم الخصائص نفسها. فالطاولة لها أنواع تتعلق بوظيفتها (الكتابة والأكل والعمل...) وشكلها (مستديرة، مربعة، بيضوية)، ومادتها (خشبية، حديدية، بلاستيكية).
- 49- ويعني بها "inherent" و "intrinsèque".
- 50- ويعني بها "extrinsèque".
- 51- ويعني بها (N.M), Broad meaning (B.M) Narrow meaning.
- 52- في علم الأصوات يعني بهما Assimilation و Dissimilation.
- 53- إن الصلة بين المصطلح واللفظ ممكنة، إذ يمكن للمصطلح أن يصبح عاماً وللفظ أن يصبح مختصاً. فكلمة الإمساك عامة وأصبحت فقهية في الإمساك عن الأكل (الصيام) وطبية في الإمساك عن الإبراز. وذلك شأن روتين التي كانت تفيد مصطلحاً تقنياً ثم أصبحت لفظاً عاماً.
- 54- محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، بيروت 1986 ص 168.
- 55- مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق 1965، ص 29-30.
- 56- محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة السابق الذكر، ص 81-83.
- 57- أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، بيروت 1987، ص 66-86.
- 58- محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي - بيروت 1986، ص 115-136.
- 59- نفس المصدر، ص 124-125.
- 60- محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة، ص 407.
- 61- مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، دمشق 1965، ص 204.
- 62- محمد رشاد الحمزاوي: النحت في مقاييس ابن فارس وفي المعاجم العربية، 1993 (مرقون).
- 63- السيوطي، المزهر 331/1 وما بعدها.
- 64- انظر الملحق رقم (1) من هذا البحث حيث تمثل لهذا القانون المطرد في مداخل العين والفاء والقاف والكاف واللام والنون.
- 65- انظر الملحق رقم (2) حيث نعرض لزيادة الحروف في الأول والوسط والآخر مطبقة على حرف العين وهو من مداخل المقاييس التي تكثر فيه المنحوتات.
- 66- وهي من مصطلحات المعجم ونعني بها مصطلحاً مثل هوائي (Aerial , Antenne)
- 67- ونعني بها مصطلحاً مثل فرس بحر.
- 68- ونعني بها مصطلحاً عبارة أو جملة مثل "حزمة هوائي معزولة بتميز الاستقطاب المتعامد" تعبيراً عن:
- Beam employing cross Polarization isolation; Faisseau d'antenne isolé par discrimination contrapolaire
- 69- محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة في وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها وتمييزها - دار الغرب الإسلامي - بيروت 1986.